

للفظ الوضع شراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل
 كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على ان
 المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه
 احيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الشيخ عن سوال آخر
 وهو ان يقال لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل
 فلا يخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليها انما
 مستعمل في غير ما وضعت له في الجملة اعني الوضع بالتحقيق
 اذ غاية ما في اليبان ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق
 والتأويل لكن لا وجه تخصيصه بالوضع بالتأويل فقط
 حتى يخرج الاستعارة البتة ورد ايضا ما ذكره بان كيب
 باصطلاح به التخياط وما يؤدى معناه كما لا يدونه
 في تعريف المجاز ليدخل فيه كقولنا الصلوة اذا استعمله
 الشارع في الدعاء مجازا كذلك لا يدونه في تعريف الحقيقة
 ايضا يخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له
 الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح يمكن
 الشيخ بان يوق قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف
 باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى ان حقيقة
 والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد

قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا بحسب وضعين مختلفين
 المراد ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي وضعت له
 حيث موضوعه له لا سيما ان تطبيق الحكم بالوصف
 مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يجيب سائله اي حيث
 انه جواد وخرج عن التعريف مثل لفظ الصلوة المستعمل
 في عرف الشرع لان استعماله في الدعاء ليس من حيث
 انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع
 وقد يجاب بان قيد اصطلاح به التخياط مراد في تعريف
 الحقيقة لكنه كلفى بذكره في تعريف المجاز لكون البحث
 من الحقيقة غير مقصود في هذا الفن وبان الالتماس الوضع
 للعهد اي الوضع الذروقع به التخياط فلا حاجة الى
 هذا القيد وفي كليهما نظر واعتراض ايضا على تعريف
 المجاز بانه يتناول الغلط لان الفرس في خذ هذا القول
 مشبه الكتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة
 الى كتاب قرينة على انه لم يرد بالفرس معناه الحقيقة وقسم
 السكاك الى مجاز القصور الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة
 الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في النسبية
 فالاستعارة والافغير استعارة وعرّف السكاك

في الدعاء ٣